مجلس التخطيط

ادارة التخطيط الهيكلى

دلائل المسح الاجتماعى

عن الاسكان فى المناطق الحضرية

بالكويت

سبتمبر 1972

1) مقدمة :

1-1 تحاول هذة الدراسة استخراج بعض الدلائل التى يظهرها البحث الاجتماعى الذى اجرته البلدية على الاسكان بالكويت عام 1970 . وتستقى هذه الدراسة بياناتها من الجداول الاحصائية التى اعدتها الادارة المركزية للاحصاء بمجلس التخطيط وفرغت فيها نتائج استمارات البحث الاجتماعى دون اى تقديم من الجهة التى اشرفت على البحث توضح فيه الهدف من طريقة جمع البيانات على النحو التى وردت عليه بالجداول المختلفة . او تشرح فيه اسلوب التحليل العلمى الذى يمكن اتباعه للاستفادة عن هذة البيانات . ويظهر من ذلك ان الجهة التى اشرفت على البحث لم تستمر حتى توالى نتائجه وتستقى منها المؤشرات التى يمكن الافادة بها فى توجيه تخطيط البيئة وجهته السلبية ذلك فى الوقت الذى ذكرت فيه التقارير النهائية للمخطط الهيكلى التى تم اعدادها فى مارس 1970 على أهمية النتائج التى يمكن استقصائها فى البحث المذكور . بل وقد اركنت التقارير كثيرا من توصياتها على ما قد تظهره النتائج للبحث المذكور من حقائق.

2-1 كما يظهر من تسلسل جداول البيانات التى جمعت ومحتواها العلمى ان استمارات البحث نفسها لم تجرب او تصحح من قبل خبراء الدراسات السكانية والاجتماعية بالرغم من المدة الزمنية التى انقضت بعد اجراء البحث – الامر الذى يستدعى مراجعة نتائج هذا البحث من قبل ادارات المجلس على ضوء التركيب العلمى للاستمارات التى استعملت فى جمع البيانات الخاصه به. وذلك بهدف تصحيح هذه الاستثمارت حتى تكون صالحة لعمليات احصائية قادمة . ويساعد على ذلك التشكيل الجديد لمجلس التخطيط الذى ضم ادارة لتخطيط البيئة بجانب ادارات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وجميعها مرتبطة ارتباطا مباشرا مع الادارة المركزية للاحصاء بالمجلس . واذا كانت البيانات التى جمعت قد جاءت فى هذه الصورة التجريبية التى تخضعها للمراجعة والتصحيح الا ان الامر لا يستبعد محاولة دراستها او تحليل بعضها بهدف استخراج بعض الدلائل العامة التى

قد تساعد البحوث الجارية فى المجلس فى الوقت الحاضر الى حين ورود بيانات ادق واوفق . مؤكدين بذلك استمرارية العمل التخطيطى بمتابعتها وتصحيحه مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئة .

3-1 وتظهر بيانات البحث بصفة عامة فى ثلاث مجموعات تصف الأولى الوضع التخطيطى للقيمة (أو المبنى السكنى) وتصف الثانية الخصائص المعمارية للمسكن نفسه وتصف المجموعة الثالثة الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للسكان الذين يستغلون هذه القسائم ، وقد قسمت كل مجموعة من هذه المجموعات إلى عدد من العناصر المميزة وإن ظهر هناك تداخلاً بين عناصر المجموعات المختلفة ، فتذكر التجهيزات المنزلية للسكن ضمن البيانات الإجتماعية وتختلط البيانات الإقتصادية بالبيانات الإجتماعية وهكذا ، فى كثير من واضح الأمر الذى يصعب معه التعرف على الخصائص العامة للمجتمع والإسكان بصورة مسلسلة . وعلى ذلك فقد تم تحليل البيانات الواردة فى كل جدول على حدى وبعد ذلك بدأت هذه الدراسة فى توفيق نتائج هذه التحليلات تحت رؤوس موضوعات واحدة . الأمر الذى يساعد كثيراً على تصحيح إستمارات البحث وإعادة إجراءه فى المستقبل .

2) - خصائص القسيمة والبنى - المبانى السكنية :

2- 1 فالنسبة لما ورد فى الجدول رقم 2- 2 عن بعد القسيمة عن بعض المرافق " التخديمية والاستثمارات " وهذا تعريف خاطىء لمحتوى الجدول فالجدول يوضح بعد القسيمة عن الدكاكين او المناطق التجارية او الجمعيات التعاونية وجميعها خدمات تجارية - أو بيوت الداخل المحدود . وهذا شيىء أخر يرتبط بموضوع المزج الاجتماعى فى المناطق السكنية الواحدة . وهكذا يظهر محتوى الجدول فى صورة مفككة لاهدف واضح منها . وعلية تظهر ان اكثر من 70% من القسائم (والمقصود بها بالتعبير الصحيح الوحدات السكنية) فى وضع مرضى من ناحية الخدمات التجارية . أما علاقة الوحدات السكنية ببيوت ذوى الدخل المحدود فهذه علاقة استثنائية وضعتها الظروف فى وقت معين ولم يظهر البحث أى أهمية لهذا الموضوع حيث ان حوالى 80% من الردود على هذا السؤال غير مبينة .

2 - 2 واذا رجعنا الى موضوع اخر عن خصائص القسيمة والمبنى (جدول 3 / 1) فنجد هناك اختلاط فى المسميات فكلمة غربى او شرقى الواردة بالجدول توضح الطابع المعمارى او ما بعد ذلك من شقة او عشه فهو عن نوع الوحدة السكنية قد يضاف اليه "منزل منفصل ".. أما كلمة دخل محدود فهذا يرتبط بمستوى الاسكان . ومرة اخرى نجد اختلاط واضح فى تسميات الجدول الواحد . ومع ذلك فالجدول يظهر ان حوالى 26% من المساكن (غربى) و28% منها (شرقى) وفى هذه النسب مفارقات كبيرة على مستوى المدينة اذ يظهر فى الواقع

ان نسبة الطابع الغربى اكثر بكثير من نسبة الطابع الشرقى . ويظهر ان البحث قد اعطى اعتبارا كبيرا فى حصر المساكن القديمة ذات الطابع الشرقى وهى فى الواقع فى حكم المزالة إن عاجلا وآجلا بعد استهلاكها . واذا كانت نسبة الشقق هى حوالى 28% و نسبة بيوت الدخل المحدود حوالى 18% فذلك يظهر أن حوال 72% من الوحدات السكنية هى وحدات منفصلة الامر الذى تسبب كثيرا فى الامتداد الافقى للمدينة وتنعكس هذه الصورة بطبيعة الحال على شبكات الطرق والمرافق العامة وتوزيع الخدمات التجارية والاجتماعية . الامر الذى لابد من علاقاته فى المشروعات الاسكان الجديدة لتصبح النسبة عكسية حتى تساعد على ايجاد شىء من التوازن بين الامتدادين الافقى والرأسى للمدينة .

3-2 وإذا بحثنا الجدول رقم 3/2 وهو بنفس العنوان السابق (خصائص القسيمة والمبنى) نجد أنه يعالج موضوع مقاومة المسكن للحريق . وإذا كان الهدف من ذلك هو التعرف على مدى خدمة مراكز الإطفاء فالجدول لا يوضح شىء يخدم هذا الهدف الذى يعتمد فى دراسته أصلاً على علاقة الموقع بمركز الإطفاء وهذا لا يتأتى إلا على خرائط . وإذا كان الهدف هو معرفة طرق البناء ومن ثم يمكن الوصول إلى دلائل عن حالات المبانى من حيث القدم ومايزال منها أو يترك فالجدول لم يوضح ذلك – وعلى ذلك فلا يمكن الوصول إلى اى دلائل ذات اهمية تذكر من هذا الجدول ..

4-2 والجدول رقم 3/3 بنفس العنوان السابق (خصائص القسيمة والمبنى) يعالج موضوع صيانة السكن على اساس نوعية هذه الصيانة إذا كان السكن فى حاجة إلى ترميم أو إلى ترميم بسيط أو ترميم رئيسى أو يزال .. والبيانات على اساس النوعية لا يمكن أن تساعد المخطط الا إذا كانت مرتبطة بالموقع أو موضحة على المخططات حتى يستطيع الإلمام بحالة المساكن بهذه الصورة ليتمكن من تحديد خطوات إعادة تخطيط المناطق السكنية المختلفة . أما إذا كان الهدف هو معرفة النسب المختلفة لحالات المساكن لرسم السياسة العامة للإحلال فإن ذلك يدخل تحت موضوع حالة المبانى سواءً من ناحية الإنشاء أو التشطيب المرتبط بالصيانة ربما يكون له جدول مستقل . ومع ذلك فالجدول يوضح ان 6% من المساكن قابلة للإزالة وهذه النسبة قد تساعد على تحديد الإحتياجات من الإسكان فى الكويت على اساس أن حجم الحاجة نتيجة الإحلال تبلغ حوالى 6% من مجموع المساكن فى المدينة . وذلك فى المراحل الأولى للتخطيط وقد تزيد هذه النسبة بعد ذلك إلى حوالى 15% فى المستقبل (بعد حوالى 20 سنة) .

5-2 اما الجدول رقم 4/3 عن خصائص القسيمة والمبنى " كذلك " يوضح اختلاط الاسكان بالخدمات الاخرى من تجارية او صناعية او (تخديمية) او غيرها . ومنه يتضح ان نسبة اختلاط الاستعمالات فى المبانى السكنية تبلغ حوالى 12,5% وأن هذه النسبة تقل فى المناطق الغير مخططه مثل حولى والسالمية وتقل فى المناطق الحديثة التقسيم وان دل ذلك على شيء فانما يدل على ان تلقائية التخطيط فى بعض الاحيان توفر حياة اكثر تلائما مع المجتمع الذى يعيش فيه من مناطق التخطيط الحديث الذى استوردت صيغه واساليبه .

6 - 2 ومن الجدول رقم 1/4 عن خصائص القسيمة والمبنى فيعالج مدى استعمال الملحقات و الساحات سواء منفصلة او متصلة وهذا ربما يتصل تحت بند العناصر التصميمية للمسكن . من ديوانية او حديقة او مطبخ او دورة مياة او كراج وهذه عناصر تمثل حالة الاسكان بالنسبة للمستوى الادنى للاحتياجات المعيشة وهذة العناصر قد ذكر بعضها فى الجدول2/4 مختلطة مع بيانات أخرى اقتصادية عما اذا كان المسكن مؤجرا سكنى أو تجارى. وهذه البيانات ان دلت على شيء فإنما تدل على مدى استعمال الوحدات السكنية فى الاغراض المنشأة من اجلها وهو الغرض السكنى . ومن هذة الجداول يتضح حوالى 60% من المساكن بها ديوانية او 16% منها بها مساكن خدم وقد تكون هى مساكن النسبة السابقة كما أن حوالى 20% من المساكن بها كراجات وهذه نسبة قليلة جدا اذا قيست بمعدل ملكية السيارات فى المدينة والتى تبلغ حوالى سيارة لكل 1,5 اسرة وهذة ظاهرة واضحة فى مدينة الكويت تعطيها صفة الوقتية او عدم الاستقرار المعيشى الطويل الامد . ومن العجيب ان الجدول رقم 2/4 يظهر ان حوالى 22% من المساكن بها مطابخ وهذه نسبة غير واقعية مما يدل على عدم صحة بعض البيانات التى تعطيها هذه الجداول . ولابد هنا من معرفة نسبة الخطأ فى هذة المعلومات حتى يمكن ارجاع التحليل الى صورته الاقرب الى الواقعية عند اعادة البحث الاجتماعى مرة اخرى . هذا وتبلغ نسبة عدد الوحدات المؤجرة حوالى 16% وهذة نسبة ضئيلة جدا اذا قيست بالواقع والمؤجرة لغرض تجارى حوالى 9% وهذه النسبة يمكن ان تستعمل عند تقدير الاحتياجات من الاسكان .

7- 2 اما الجدول رقم 3/4 فيبين وجود الساحات ضمن القسائم . وفيها يتضح ان حوالى 22% منها بها ساحات . ولكن هذه النسبة فى الواقع من المساكن المنفصلة بخلاف الشقق وهذا امر لايمكن تطبيقة احصائيا على كافة انواع الوحدات السكنية بصورة مطلقة . اما الجدول رقم 4/4 فيبين استعمال هذه الساحات حوالى 16% منها يستعمل كحديقة وحوالى 28% منها مستعمل للعب الاطفال وقد يكون هناك اختلاط بين هذة النسب حيث ان الحديقة

يمكن ان تكون ساحة للعب الاطفال ثم تتوالى الاسئلة فى هذا الجدول عما اذا كانت الساحة مبلطة او غير مبلطة او منزرعة جزئيا او غير مستعملة وليس فى تلك التفاصيل اى دلائل يمكن استخراجها لتمييز نوعيه الاسكان او حالته او ملائمته للمعيشة او غير ذلك من المعلومات ونفس الشيء يقال عن استعمال الافنية الداخلية فى البيوت الشرقية كما ورد فى الجدول رقم 5/4 عن خصائص القسيمة والمبنى وتصبح البيانات الواردة فيه غير ذات جدوى تذكر . وتتكرر نفس البيانات بصيغة اخرى فى الجدول رقم 7/4 عما اذا كانت الساحات منزوعة او فيها كراسى او غير مستغلة .

3) تكوين الاسرة او الحالة الاجتماعية فى الاسكان :

3- 1 بدأت دراسة تكوين الاسرة فى الجدول رقم 1/5 بايضاح نوعية رب الاسرة من الرجال والنساء . وتظهر النتيجة ان حوالى 80% من ارباب الاسر من الرجال وان 12% من النساء وليس فى ذلك اى دليل يرتبط اجتماعيا بموضوع الاسكان . اذ ان الاسرة هى اساس هذا الارتباط الاجتماعى وليس نوعية رب الاسرة . وقد يكون رب الاسرة من السيدات ومعها اولادها الكبار يعولونها وهذا لايغير شيئا من الامر بالنسبة لموضوع الاسكان ..وتصبح هذه البيانات غير ذات جدوى لهذا الموضوع .

3 - 2 اما الموضوع الاخر الذى يوضحه الجدول رقم 2/5 عن تكوين الاسرة فهو ناحية الجنسية ومنه يتضح ان حوالى 56% من السكان كويتيين و 42% غير كويتين وهذه النسب جديرة بالبحث والمراجعة خاصة وان العكس هو المتوقع كما دلت الاحصائيات السابقة واذا صح هذا الاختلاف الكبير فان الامر يستوجب اعادة كل الدراسات التى تمت للمخطط الهيكلى على اساس النسب العكسية والا كانت البيانات الواردة فى هذة الدراسة قد جانبها الصواب وهو ما يستحق المراجعة والتثبت منها .

هذا مع العلم ان هذه البيانات لاتتضمن سكان العشش والبالغ عددهم حوالى 150,000 نسمة تقريبا منهم 80% من الكويتيين .

3 - 3 وتخرج الدراسة الاجتماعية عن (تكوين الاسرة) الى موضوع آخر يعالج الجانب الاقتصادى فى الاسكان من ناحية الملكية او الايجار وان كان ذلك يقع تحت عنوان " الحالة السكنية " وفى ذلك اختلاط كبير فى التعبيرات الواردة . ويظهر من هذه البيانات ان 44% من السكان يملكون واحداتهم السكنية و 40% مستأجرون و 12% يسكنون المساكن الحكومية - وهى نفسها مستأجرة - دون مقابل . واذا افترضنا ان جميع السكان من غير الكويتيين (60%) يستأجرون مساكنهم بالاضافة الى نسبة قليلة من الكويتين ولتكن 5% فانه يتضح تضاربا كبيرا بين هذه

النسب ووضع الملكية والاستئجار كما تظهره البيانات الواردة فى هذا الجدول . وربما كان هناك خللا فى نفس البيانات . يمكن دراسته ومراجعته حتى يمكن الاعتماد عليه فى توجيه سياسة التملك والاستئجار . كما لم يوضح هذا الجدول عما اذا كانت الملكية للارض و العقار معاً أو لوحدة سكنية فى مجمع سكنى. و عما اذا كان المستأجر للارض والعقار معاً " مثيلات مثلا " او مستأجر لوحدة سكنية فى مجمع سكنى . وهذا بالطبع يؤثر على سياسات الافتراض للاسكان من ناحية وعلى السوق السكنى من ناحية اخرى .

3 -4 وترجع دراسة " تكوين الاسرة " مرة ثانية الى ناحية الاجتماعية لتجميع البيانات عن طبيعة الاسرة من ناحية ترابطها داخل الوحدة السكنية سواء اسرة بالقرابة او بالاشتراك فى المسكن فقط وذلك فى الجدول رقم 4/5 . وان كان هناك تمييز لا يبرر له فى الحالة الثانية وذلك من ناحية المصاريف المنفصلة او المشتركة . ويظهر من هذا الجدول ان حوالى 90% من السكان مكونون من اسر بالقرابة وان حوالى 5, 9% منهم يكون اسرا تشترك فى اسكان واحد . والنسبة الاخيرة ـ وان ثبتت صحتها ـ فتمثل ظاهرة من الصعب التغلب عليها فى المجمع الغير كويتى خاصة بين العمال ـ وصغار السن من الفئات المنخفضة من الموظفين العزاب وهذا نوع جديد من الاسكان الذى لابد من تقديريه عند وضع سياسة الاسكان فى الدولة . وهذا النوع اما ان تقوم به الدولة للفئات الصغيرة من موظفيها العزابيه او تقوم به الشركات الكبيرة او القطاع الخاص لنفس الفئات التى تعمل خارج الحكومة .

3 -5 اما البيانات الواردة فى الجدول رقم 1/6 بعنوان خصائص الاسرة " السكن السابق " فهو فى الواقع يوضح ارتباط الحركة السكانية بالحركة العمرانية فحوالى 36 % من سكان المناطق السكنية خارج السور نزحوا من المدينة القديمة بينما حوالى 23% من السكان نزحوا من القرى المجاورة . هذا فى الوقت الذى يتحرك فيه حوالى 31 % من السكان داخل المناطق السكنية نفسها بينما لم يتحرك من مسكنه حوالى 7 % من مجموع سكان الكويت . وتفسر هذه الارقام مدى ارتباط الحركة السكانية بالحركة العمرانية السريعة فى الكويت. وهذة ظاهرة طبيعية شاهدتها الكويت فى العشرين سنة السابقة ولكن النسبة التى تمثل حركة السكان داخل المنطقة السكنية وهى حوالى 31 % من مجموع السكان . فتدل على كبر حجم الحركة السكانية داخل هذه المناطق سعيا وراء المسكن الافضل . كما تدل على مدى تحلل الاحجام الكبيرة من الاسر خاصة الاسر الكويتية الى عائلات احدث تنتقل الى مساكن جديدة داخل المناطق السكنية الناتجة مع زيادة نسبة الاختبار للمساكن وبالتدقيق فى ارقام الجدول المذكور يتضح ان ما يقرب من نصف هذه الحركة يتم داخل منطقتى حولى والسالمية وهى اكبر المناطق التى تضم غالبية المجتمع الغير

كويتى .. بينما نجد استقرار نسبى فى الحركة السكانية الكويتية فى الضواحى السكنية اللهم الا بالنسبة للتكوينات الاسرية الجديدة .

3- 6 هذا وقد فسر الجدول 2/6 اسباب الحركة الداخلية للسكان فمنها حوالى 24 % من حركة السكان ترجع الى حصول السكان على مساكنهم من الحكومة وحوالى 8 % منها لحصول السكان على قسائم جديدة . وهكذا يتضح ان توزيع القسائم والمساكن الحكومية قد اثرت على حوالى 32 % من الحركة السكانية كما ان حوالى 13 % من هذه الحركة راجع الى الرغبة فى السكن بالقرب من الاصل او الاصدقاء وهذه ظاهرة طبيعية لتكوين التكتلات السكنية لغير الكويتيين داخل المنطقة المبنية من المدينة . هذا وقد وجد ان حوالى 16 % من هذه الحركة راجع الى رغبة السكان ليكونوا قرب مدارس اولادهم وحوال 20 % بسبب ضيق المساكن السابقة .

3 -7 ويظهر من الجدول التالى 3/6 ان هناك استقرار نسبى للسكان فى مساكنهم الحالية حيث ان حوالى 88% منهم متمتعين فى المعيشة فى مساكنهم الحالية بينما حوالى 10,5 % من السكان يرغبون فى مساكن افضل ـ ويدل ذلك على ان حركة السكان داخل المناطق السكنية قد انحصرت فى أضيق الحدود بعد ثبات الهيكل العمرانى للدولة . هذا وان معظم الذين يرغبون فى مساكن افضل موجودون فى المناطق المزدحمة مثل حولى والسالمية والشرق وكيفان وابرق خيطان على التوالى.

ولذلك فان توجيه الامتداد الاسكانى الجديد لابد وأن يرتبط بهذه المناطق فى المراحل الأولى فمشروعات الإسكان الجديدة التى يجب أن يكون فيها صفة التكامل المعيشى – لا على أساس نظرية الضواحى السكنية القائمة ولكن على أساس الضواحى السكنية الشرقية التى تمتزج فيها الكثافات العالية والمنخفضة وتمتد الخدمات فيها على طول الشرايين الداخلية بعيدا عن حركة المرور الخارجية . بينما الجدول 3/6 يظهر ان 10,5 % من السكان ابدوا عدم رضائهم عن مساكنهم الحالية نجد ان فى الجدول 4/6 ارتفعت هذه النسبة الى 13,5 % وهم من اجابو (لا) فى الجدول السابق، من هذه النسبة حوالى 9 % يرغبون فى الانتقال الى مساكن افضل وحوالى 4,5% لايفكرون فى الانتقال وان دل ذلك على شىء فانما يدل على القدرة الايجارية لدى حوالى 9 % بينما الاخرون وهم 4,5% غير راضيين على مساكنهم ولكنهم لا يفكرون فى الانتقال الى مساكن اخرى ربما بسبب ضعف قدراتهم الايجارية وهم بذلك يعتبرون حجم ذوى الدخل المحدود من الكويتيين وغير الكويتين الامر الذى يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار فى خطط الاسكان المستقبلة .

3 -8 ويوضح الجدول 5/6 صورة اخرى لرغبات السكان وان كانت معظم الاسئلة التى وردت فى هذا الجدول ربما كانت عن اسباب عدم رضاء السكان عن مساكنهم الحالية الامر الذى سبق ايضاحه فى الجدول السابق 3/6 عما اذا كان السكان متمتعين فى مساكنهم ام لا وقد اجاب 88 % منهم بالايجاب ومعنى ذلك انه لا محل لأسئلة الجدول 5/6 لتوضيح اوجه عدم رضا السكان

واسباب رغبتهم فى الانتقال من مساكنهم . ومع ذلك فقد تعطى الاسئلة الواردة فى هذا الجدول بعض المؤشرات عن رغبات السكان بالنسبة للاسكان بصفة عامة فحوالى 96% منهم وهذه نسبة كبيرة جدا- يرون سوء التصميم فى مساكنهم وهذا امر مبالغ فيه . بينما حوالى 5 % يزعمون بان مساكنهم اصبحت ضيقة عليهم وهذه نسبة قليلة تؤكد كبر متوسط حجم الوحدة السكنية فى الكويت الامر الذى يجب مراجعته حتى يمكن توفير اكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية ـ اما بقية البيانات الواردة فى هذا الجدول عن : السكن اصبح كبير الحجم ـ لا ارغب فى هذا المحيط السكنى ـ الانتقال الى قرب الاقارب او الاصدقاء او العمل او المدارس او بعيدا عن بيوت ذوى الدخل المحدود او الحصول على ايجار شهرى اقل ـ فلم يجب عليها سوى نسب بسيطة جدا من المجتمع الذى تمت فيه الدراسة مما يثبت عدم جدوى مثل هذه الاسئلة او البيانات .

3 -9 وحركة السكان الذى اشار اليها من يعيد الجدول 2/6 فترتبط بفترة الاستقرار السكنى التى يوضحها الجدول 6/6 تحت سؤال : منذ متى تقيم فى هذا البيت ـ ومنه يتضح ان حوالى 40 % من السكان مقيم فى مسكنه منذ اكثر من عشر سنوات فى الوقت الذى فيه حوالى 12 % من السكان يقيم فى مسكنه منذ اقل من عام . ويظهر فى هذا الجدول عدم الدقة حيث قسمت فترات الاقامة من سنة واكثر ثم خمس سنوات واكثر وعشرة سنوات واكثر والتقسيمات الاولى من هذه التقسيمات يضم التقسيمات التالية .

3 -10 الجدول 7/6 وان جاء تحت خصائص الاسرة الا انه يوضح طبيعة عنصر من عناصر الوحدة السكنية وهى مكان وقوف السيارة ـ وان صح التعبير ـ مبيت السيارة . فحوالى 44,5% من السكان يتركون سياراتهم على جانب الطريق وهذه ظاهرة نقص كبيرة فى توفير مظلات مبيت السيارات كما انها ظاهرة عدم الاستقرار وعدم الاهتمام الا بتوفير الوحدات السكنية لتأجيرها . هذا بينما حوالى 19% من السكان يتركون سياراتهم تحت مظلات او فى كراجات ملحقة بمساكنهم . وحوالى 5% يتركون سياراتهم فى الطابق الارضى وهذه النسبة ترتبط اساسا بسكان العمارات السكنية .

3 -11 اما الجدول 8/6 فيحاول ايضاح ايلوله الملكية العقارية سواء عن طريق قيام الحكومة بتوزيع القسائم او القسائم والبيوت او بشراء القسائم والمساكن معا او بالوراثة. فنجد ان 15% من السكان اعطوا قسائم بالبيوت عليها وحوالى 6,5 % اعطوا قسائم فقط بينما 9% قاموا بشراء القسائم و4,5 % قاموا بشراء القسائم والمساكن عليها ـ وهذا ان دل على شىء فإنما يدل على ان الحكومة قد ساهمت فى اسكان حوالى 21,5% من السكان بمنحهم القسائم أو المساكن.

3 -12 اما الجدول 9/6 الذى يتسائل عن توفير الحرية الشخصية فى المساكن فهذا تسائل معاد فى الجدول 5/6 عن معرفة الرغبة فى مزيد من الحرية الشخصية فى المسكن ومع ذلك فحوالى 94% من

السكان يشعرون بتوفير الحرية الشخصية فى مساكنهم . هذا لا يفيد اى جانب من جوانب دراسات الاسكان فى الكويت ـ هذا وقد تكرر نفس السؤال بصيغة اخرى فى الجدول 15/6 عن الحرية الشخصية للساكن فى العمارات.

3 – 13 وتنتقل البيانات فى الجدول 10/6 الى ناحية اخرى من استعملات عناصر المسكن وهو سطح المنزل كسلوك او عادة اجتماعية . فحوالى 40% من السكان يستعملونه فى النوم خاصة بالنسبة للمساكن المنفصلة وليس العمارات كما ان 32% من السكان يستعملون الاسطح لنشر الغسيل . وتشير هذه البيانات الى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية وبما تراعى فى التصميم المعمارى للوحدات السكنية سواء المنفصلة او المتصلة او المركبة فى العمارات ـ والسؤال التالى فى الجدول 21/6 عن مدى استمتاع الاسرة بحديقة المسكن ولايقدم ولا يؤخر من الوضع شىء اللهم الا ان حوالى 24% من السكان فقط يستمتعون بوجود حديقة للسكن . بينما 64% منهم ليس لديهم حديقة . وتمتد الاسئلة عن الحديقة فى الجدول 12/6 من رأى الساكن فى مسطح الحديقة صغر أو كبر وهذا لا يفيد الدراسة الاسكانية بشئ خاصة وان البيانات لا تتضمن مسطحات للحدائق كإحدى المعايير التخطيطية .

3 –14 والجدول رقم 13/6 فيتسائل عن مدى رغبة السكان فى صيانة وزرع الارصفة . وهذا سؤال فى الواقع من اختصاص انشطة البلدية . فرصيف الشارع من الملكيات العامة . وقد تدل بيانات هذا الجدول على مدى وعى السكان بالنظافة العامة وهذا ما ظهر لدى حوالى 34,5 % من السكان

3 – 15 ويأتى بعد ذلك الجدول 16/6 متسائلا عن شعور الساكن حول المحافظة على نظافة العمارة وقد اشار حوالى 30% من السكان ان النظافة فى العمارات ما بين جيدة ومرضية واشار حوالى 5 % من السكان الى عدم نظافة العمارات وهذه نسبة صغيرة جدا .. ومع ذلك فليس هناك اى دليل يستفاد من مثل هذه البيانات .

3 –16 اما تساؤل الوارد فى الجدول رقم 1/7 عن تقدير الساكن للمبالغ التى يصرفها سنويا على التعديلات والتغيرات فى مسكنه الحالى فهذا امر لايمكن للفرد تقديره او الالمام به . اذ ليس له سجلات حسابية خاصة شأن باقى الاعمال التجارية . وفوق ذلك فهذا لا يفيد موضوع الاسكان فى شىء.

3 – 17 اما الجدول رقم 2/7 فهو يبين مدى توفر الخدمات المعيشية فى السكن تكييف ومياة وغلايات وغسلات .. وقد يوضح هذا ناحية من نواحي المستوى المعيشى لدى السكان . فمثلا حوالى 72% من السكان لديهم غسالات كهربائية وحوالى 80 % لديهم غلايات وحوالى 88% من السكان لديهم اجهزة تكييف هواء . وهذه كلها مظاهر طبيعية للحياة فى الكويت .

3 – 18 هذا ويحتاج الجدول 5/7 عن القيم الايجارية الى التجميع الرأسى للارقام الواردة به فهى أهم من التجميع الافقى وبذلك لا يمكن الحصول على اى دليل للبيانات الواردة فيه بهذه الصورة.

وبالمثل يحتاج الجدول رقم 6/7 عن تكاليف الوحدات السكنية الى نفس التجميع الرأسى حتى يمكن استخدامها فى ايضاح المؤشرات العامة لهذه الناحية الهامة فى اقتصاديات الاسكان . اما ما يصرف شهريا على حديقة المنزل كما ورد فى الجدول رقم 7/7 فليس له اى تأثير يذكر على الجانب الاقتصادى للاسكان .

4) الترفية :

4 – 1 اما موضوع الترفيه فقد وردت اول بيانات عنه فى الجدول رقم 1/10 بالتساؤل عن الاعتقاد بتوفير الترفيه خارج المسكن، فحوالى 59% من السكان يعتقدون ان سبل الترفيه متوفره خارج المنزل وحوالى 38,5% يعتقدون ان هذه السبل غير متوفرة . وهنا لابد من تحديد معيار التوفر خاصة وان النسبة الاولى تظهر غير بعيدة عن الواقع اذ ان توفر عناصر الترفيه خارج المسكن لازالت من اهم المشاكل التى تواجهها الغالبية العظمى من السكان فى الكويت .

4–2 ومع ذلك فالجدول رقم 2/10 يوضح نتائج البحث عن اوجه النشاط الترفيهى الذى يمارسه او يرغبه السكان خارج مساكنهم فالجدول قد ورد دون عنوان – ويتضح على ما يظهر ان حوالى 33,5% من السكان يجدون او يريدون سبل الترفيه لأولادهم وحوالى 20% يجدون او– يرغبون الترفيه فى متابعة هواية من هواياتهم ولم يذكر الجدول تفسير لذلك – كما ان حوالى 21% يحضرون التمثيليات والحفلات الموسيقية وحوالى 17% يرغبون فى دور سينما اكثر وافلام اجود وحوالى 35,5% يفضلون حديقة او منتزه عام قريبا من مساكنهم وحوالى 20% يرغبون فى متنزهات بعيدة عن المدينة وحوالى 37% يرغبون فى السباحة على الشواطىء و 20 % يفضلون الالعاب الرياضية . اما الجدول التالى رقم 3/10 فيتوضح حجم اشتراك السكان فى الانشطة الترفيهية المختلفة . فحوالى 5,5% من السكان يشتركون فى النوادى الاجتماعية وحوالى 5,5% اخرى يشتركون فى النوادى الرياضية بينما حوالى 0,4% يشتركون فى المؤسسات الدينية وحوالى 0,3% فى الكشافة وحوالى 1,6% فى الجمعيات الخيرية هذا فى الوقت الذى فيه حوالى 84% من السكان ليس عضوا فى اى نشاط وهذا يتنافى مع ما اسفرت عنه الدراسة فى الجدول رقم 1/10

4 – 3 ويوضح الجدول رقم 1/11 بعد ذلك حجم الاسفار خارج الكويت فمن السكان حوالى 7% يسافرون مرة واحدة فى السنة خارج الكويت بهدف الترفيه وحوالى 3% يسافرون مرتين وبالاجمال

نجد ان حوالى 19% من السكان يقضون فترات خارج الكويت سنويا باستثناء اجازتهم السنوية وهذه تمثل نسبة كبيرة نسبياً اذا قيست بالدول الاخرى . الامر الذى لابد معه من التركيز على موضوع الترفيه الصالح للكويت . ويأتى الجدول رقم 2/11 ليوضح طبيعة هذه الرحلات والغرض منها ومنه يظهر ان حوالى 7,5% من السكان يسافرون للخارج بسبب الترفيه . وهناك نسبه صغيرة لاتذكر تسافر للعمل او التسوق او لأسباب عائلية او للعلاج .وتبقى المشكلة بعد ذلك هى توفير العناصر المختلفة للترفيه فى الكويت – وتدل البيانات الواردة فى الجدول رقم 3/11 ان المجموع الكلى للاسابيع التى يقضيها السكان خارج الدولة جميعها بين 1،9 اسبوع الامر الذى يجب مراجعته لمعرفة النسب المختلفة لمدة الاسبوع او الاسبوعين او الاربعة او الستة او الثمانية حتى يتناسب ذلك مع المدد الواقعية الى حد ما . ومن ثم تقدير ما يمكن توفيره من عناصر الترفيه للاقلال من هذه النسب.

4 – 5 ام الجدول رقم 4/11 عن تقدير المبالغ الاجمالية التى تصرف على الرحلات بالخارج فليس منها اى دليل ينفع موضوع الترفيه فما يعترينا أن نرى من سكان الشاميه واحد ينفق اقل من 100 دينار وثلاثه ينفقون ما بين 300، 400 دينار واثنان ينفقون ما بين 700،600 دينار على رحلاتهم . ولكن المهم هو تقدير اوجه الانفاق السياحى بصفه عامه حتى نستطيع فى التخطيط للترفيه توجيه نسبة من هذه الاستثمارات الى التوعية المناسبة وفى المكان المناسب لتستعمل فى الوقت المناسب اما الجدول رقم 5/11 والجدول 6/11 فيوضحا على ما يظهر الطابع الاجتماعى فى قضاء العطلات خارج الدولة سواء اكان الانسان لوحده او مع عائلته او مع اخرين . ويبقى هنا ان نوضح العجز فى هذين الجدولين وعما اذا كان السؤال موجه الى رب الاسرة او الى افراد الاسرة . ومع ذلك فالطابع الاجتماعى لقضاء العطلات بالخارج لايفيد موضوع التخطيط بقدر ما يفيده الطابع الاجتماعى لقضاء العطلات بالداخل حتى يمكن توفير المتطلبات الترفيهية المختلفة لفئات الاسر المختلفة سواء بصورة منفصلة او بصورة جماعية اوعائلية. وهذا يساعد فى النهائة على تحديد الحجم المناسب من المتطلبات الترفيهية .

4 –6 ام الجدول رقم 7/11 الذى يوضح المكان التى تقضى فيه الافراد عطلتهم السنوية خارج الكويت فمن الصعب استخلاص اى دليل قانع منه فالامر يختلط هنا بين السكان الكويتتين الذين يسافرون بهدف السياحة والسكان الغير كويتين الذين يسافرون بهدف زيارة الوطن او السياحة او كليهما فالارقام الواردة بالجدول لا تفيد الا عملاء السياحة الخارجية ومعرفة الاسواق السياحة التى يقبل عليها سكان الكويت و لاتفيد السياحة الداخلية اذ ليس هناك فرق بين من يسافر الى لبنان او العراق او مصر من وجة نظر النشاط الداخلى او التخطيط المحلى – اما الجدول رقم

8/11 عن الانفاق بالخارج فهو فى الواقع تكرار للجدول رقم 4/11 الذى لم يتضح منه دلائل تهم الترفيه الداخلى فى الدولة .

7-4 أما الجدول رقم 9/11 فقد يفيد فى توضيح الحجم الحقيقى للسياحة الخارجية بالنسبة لحجم السفر إلى الخارج ، وبالمقارنة بجداول الإنفاق فإنه يصعب تحديد أوجه الانفاق إلا إذا بنيت على دراسة أخرى يوضح فيها أوجه الإنفاق السياحى كما سبق توضيحه بالنسبة للجدول رقم 4/11 .

8-4 هذا والجدول رقم 10/11 يتوضح النسب المختلفة لوسائل المواصلات المستعملة للرحلات الخارجية ومعظمها بالسيارات او الطائرات ويكاد يتم ذلك بنسب متساوية . وليس المهم هنا ان نتعرف عمن يسافر بالسيارة او الطائرة من سكان المناطق السكنية المبينة بالجدول بقدر ما نتعرف على اتجاهات طرق السيارات ومعدلات الرحلات عليها موسميا وقد يفيد ذلك فى امكانية ايجاد نقط الاستراحات الصحراوية التى يمكن استغلالها موسميا او طوال ايام السنة اذا ما تمت حولها بعض العناصر السياحية الدائمة .

5) <u>الترابط الاجتماعى بين السكان</u> :

5 - 1 وينقل الجداول الى جانب اخر من الدراسة الاجتماعية فبدأ الجدول رقم 1/12 يحاول التعرف على التقارب الاجتماعى بين الكويتيين فنجد ان حوالى 12 % من السكان يظهر بينهم الترابط الاجتماعى على اساس صلة القرابة بينما حوالى 44% ليس لديهم القدرة على التقارب بينهم كمواطنين كويتين . ويفسر الجدول رقم 2/12 مدى التقارب الاجتماعى بين الكويتيين وغير الكويتيين اذ نجد ان حوالى 30% من الكويتيين يتزاورون مع كويتيين وغير كويتيين بينما حوالى 65 % لايؤدون هذا التزاور وهذا دليل على ضعف الترابط الاجتماعى بين السكان وذلك بالطبع راجع الى اختلاط فئات كثيرة من المجتمعات داخل الاطار العام للدولة الأمر الذى يجب مراعاته فى تخصيص المناطق السكنية وكذلك تخطيطها الداخلى الذى يمكن ان يساعد على زيادة هذا الترابط ليس على اساس القيم الاجتماعية الغربية ـ كما يتضح من تخطيط الضواحى السكنية الحديثة ولكن على اساس القيم الاجتماعية السائدة التى تتطلب صيغة عمرانية تتناسب معها .

5 - 2 ويظهر الجدول رقم 3/12 مدى التفاف العصبيات الاجتماعية فى المناطق السكنية اذ نجد ان حوالى 30% من السكان يتجمعون بالقرب من اقربائهم فى المناطق السكنية الواحدة . ومع ذلك فحوالى 72% من السكان يكونون اصدقاء لهم من الجيران المباشرين كما يوضح ذلك الجدول رقم 4/12 و يلاحظ ان هذه النسبة تقل فى مناطق المدنية القديمة كمركز ادارى وتجارى كبير وتزيد النسبة فى المناطق السكنية الاخرى ومن جهة اخرى نجد انه ليس هناك اعتراض ظاهر

على وجود بيوت ذوى الدخل المحدود فى الضواحى السكنية اذ ان حوالى 9% اظهر اعتراضه على هذا الاختلاط الاجتماعى بينما حوالى 84% لم يعترض عليه .

5 – 3 وظاهرة اخرى يجب تسجيلها من بيانات الجدول رقم 6/12 اذ نجد ان حوالى 12% من السكان لا يعترضون على وجود المركز التجارى قرب مساكنهم بينما حوالى 80% لايعترض على ذلك او ربما يحبذه– وهنا نجد ان امتداد الخمات التجارية حتى تقترب من معظم المساكن يتمشى مع رغبة السكان بعكس تركيز الخدمات التجارية فى مركز واحد كما هو الحال فى الضواحى الجديدة المبنية على اسس تخطيط غربية .

6) الخلاصة :

6 – 1 ويبقى بعد ذلك ان تقييم نتائج المسح الاجتماعى الذى تولته الادارات المختصة بالبلدية فيظهر ان التسلسل العلمى لتجميع البيانات لم يظهر واضحا على طول جدول البيانات فإنه من الثابت علميا ان البيانات الاجتماعية والاقتصادية تستبق البيانات العمرانية فالثانية مترتبة على الاولى . كما يلاحظ ايضا انه هناك تركيز كبير على بعض الجوانب التى تهم المخطط واغفال غيرها ذلك فى الوقت الذى تتكرر فيه البيانات بطرق مختلفة وفى جداول مختلفة . فمواضع الاسئلة الواردة باستثمارات البحث يوضح الهدف التخطيطى لها . ومن ثم يختلط الامر على المحلل لهذه البيانات كما يصعب دراستها او استخراج الدلائل التى يفيد عمليات الاسكان فائدة شاملة .

6 – 2 ان تقييم البحث الاجتماعى بهذه الصورة يستلزم اعادة النظر فى طريقة البحث وعناصره المختلفة وذلك من قبل لجنة ثلاثية تمثل الادارات، الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط البيئة بمجلس التخطيط ومع ذلك فقد ظهرت من خلال البيانات التى تم جمعها بعض المؤشرات العامة التى قد تخدم المخطط فى مرحلة وضع الاسس العامة لسياسة الاسكان . ولكن الامر يستلزم تثبيت هذه البيانات فى صورتها الصحيحة بحيث لا يظهر مثل ما ظهر فى بعض الجداول من بيانات واضحة فى هذه البيانات ، وهكذا يوضح هذا التقرير الدلائل العامة للمسح الاجتماعية وما يتطلبه من مراجعة وتدقيق ثم طرح الدراسة الجديدة فى عملية اخرى للمسح الاجتماعى تجريها اجهزة مجلس التخطيط على اسس اكثر وضوحا من الناحية العلمية .

دكتور عبد الباقى محمد ابراهيم

استاذ كرس تخطيط المدن

بجامعة عين شمس